

بما لان ذلك قد علم من المتن بانه قول ولا يصح بخلافه حيث
 الخرج فان قلت ذلك صريح في عدم صحة التعليق في بيان الالم
 قلت يعلم الملك منه ايضا كما قد يباين عن العناية فلا ضرورة الي ذكره
 هنا فادامنى لغة بين التناجيلين لم يبق سبب للاولوية الا نقل
 صريح ذكره الطرطوسي واحتج بالثناويل وليس ذلك بوجه لما قد علمت
 لا قد علم ان يكون من صرح بما هنا لف السعنا في اخذه من مضمون
 ظاهرا ليدانية فصرح بالخالفه او شغل ظاهرا لبعارة فصح كماله
 انما وبال ان يكون قد اطلع الخائف على خبر رواية مما لنا للسعنا في
 فصح عليه كقولنا علمت ان المحققين كذا فصح ان وصاحب الميسر
 والكمال في الاكل وشرح الهداية كما في شرح الوفاية وغيره لك من الفنا في
 والتشريح كما هم موافق لما قاله السعنا في ولها حكم التناجيل في تحفيته
 الهداية والكافي لظاهرا لبعارة كما سنذكر وكذا في شرحه زين في جملة
 كما قاله السعنا في رسمه كخلافه مع صحة اطلاعها في الوفاية بالخالفه
 رواية لا يثبت حتى انه قال وقد فرح ان الاحاطة المجعل التعليق
 بمعنى التناجيل بل البراءة فصح الكفاية مع هذا التناجيل لان الكفاية
 لما صح تعديها بشرط في الجملة وهو الملايم لم تبطل بشرط الفنا في التناجيل
 بفعلها ان شرطه لم تبطل انتهى **وقال** الشيخ الامام في قوله تبطل
 المشايخ جميعا الله في شرحه لظهور اكثر وقول بعض المشايخ في قوله
 لاحاطة المجعل التعليق بمعنى التناجيل يقال له فانت احتججت المجعل
 التناجيل عين الشرط ولاحاطة اليه كقولنا في تشبيهه به في حكمه انتهى
قلت ومحصله انه اقره على ذلك لكن لا يخرج الى ان جعل التناجيل
 عين الشرط بل يكتفي ان تشبيه التناجيل بالشرط فيقال والتناجيل
 بعين التعريف كالتشرط **قلت** لكن اطلق ذلك لما في الولوية ولو قال
 الى ان تبطل لبيها وعمل السامه فاكتفى لتجايزه والشرط باطل ولما قاله
 شرح مختصر الكافي للقدوري واذا اقبل جعله عن رجل الى الجمل جرمول
 لا يشبه اجال التناجيل المطر والبرج واشبهه ذلك فاكتفى لتجايزه
 والتشرط باطل **وما** قلنا ان من صرح بخلافه ما قاله السعنا في يمكن ان
 يكون جرم باعظاهرا لبعارة انبت في شرح لطائف الاشارات ما يوضح
 من الهداية والكافي في توضيحها مقابل ما استعمله السعنا في
 كفا فصح ان لم يرتضه وهذا عبارته رحمة الله ولا يصح تعليقه
 بجملة الشرط اي اذ لم يكن التشرط ما كما بقوله ان هبة البرج او ان جاء
 المطر وان دخل فلان التناجيل الكفاية لا تفتي تعليقه لوجوب
 للمال بخلافه لا يصح كالباع وهذا لان الكفاية للمال تشبهه للملك

ابتدا

ابتداء باعتبار الاثر ونسبه البيع باعتبار المعاوضة انتهى اذ
 التناجيل جمع على الاصل بما ادى عنه وخصه التعليق باعتبار الاول
 لا التناجيل فعملنا بالتشبهين فصح التعليق بشرط الملايم بما لا يلايم
 تشبيل الكفاية فيما لا يلايم على ما نقله صاحب الهداية عن فتوى
 قاضيان والميسر وكذا نقله صاحب الغاية عن الاجناس
 ونصحه الكفاية لا بالتشرط على ما ذكره في الهداية والكافي **اقول**
 الاصح عتق هو الاول اذ البيع لا يصح بالتشرط فانما تشبيل بنسبه البيع
 لا تحقيق الا ان لم تقع الكفاية فان بطلان التشرط مع صحة الكفاية
 لا يتحقق به شبه البيع لان ما يصح تعليقه بالتشرط كذلك كله
 يصح العتق ويبطل التشرط الفنا في يدعي ان لاصح الكفاية
 فيما لا يلايم لما مر من لانه لم يلزم الكفاية لا المعاتمة كقولنا في
 في الحال لمر من يعمل بما لم يلزمه والاصل ان التشرط لا يلزمه
 ما لم يلزمه كما اذا قال ان لم يعمل فلان ما لك عليه فانما من
 له لا يصح ضمانا حتى يتقاضاه الطالب ويقول الديون لا اعطيك
 والى التناجيل اشارة بقوله في بطل التشرط لا الكفاية وكذا اذا قيل
 المتبقي المطر وهبوب البرج بان قال قلت المتبقي المطر وهبوب البرج
ففي انما قيل في الفرق على القول الاول بين التعليق والتناجيل
 حتى تبطل الكفاية في التعليق لا في التناجيل **قلت** انه لم يلزمه الكفاية
 في التعليق الاعملاقة فلا تلزمه متخرفة صدرا عن المراد المتبقي
 ما لم يلزمه بخلاف التناجيل لانه التناجيل في الحال كقولنا فلما
 تقررت صحة الكفاية تبطل التناجيل بعين التعريف انتهى **وما** قلنا
 اثبتته مقابلا لما ذكره في انها به على صيغة التبريز لما تفرغ من الغرم
 عن الهداية والكافي وعلت انما رفعه عن الهداية وسنذكر انما رفعه
 عن الكافي ان شاء الله تعالى ايضا بسنذكر ايضا ما يدل على الاتفاق
 على بطلانها بالتعليق بالهدوب مثلا وممن ذكره كماله على ما يوافق
 ما في النهاية صاحب البدائع حيث قال لو كان الكفاية الايجاب من
 الكفيل والقول من الطالب عند اليه خفيفة ومحمد وهو قول الميسر
 الخروفي وقوله الاول كقولنا هو الايجاب فاشا القول فليس بشرط
 متفرق الكفاية في الاصل الا من اربعة اقسام اما ان يكون
 مطلقا او مقيدا بوصف او متعلقا بشرط او مضانا الى وقت فان
 كان مطلقا فلا يشك في جوازها اذا استعملت بشرط الجواز واما المتقيد
 فان قد بوصف التناجيل الى وقت ممتد لوم كالي سنة او شهر او
 وان كان الى وقت جرمول فان كان يشبه اجال التناجيل كالحصاد